

وسائل الإعلام مطالبة بيقين لا تملكه الحكومات وخبراء الصحة

الثابت في أزمة كورونا عدم دقة جميع المعلومات

الثقة واللقاحات، وعلى الصحفيين أن يوضحوا في تقاريرهم ما أصبح مفهوما وما الفرق بين ما نعرفه وما لا نعرفه وشرح الأمور الغامضة للقراء، كما عليهم تحسين العلاقات مع الخبراء الصحفيين والمتخصصين في الأوبئة والأطباء وعلماء الفيروسات، ما يساعد على إعداد تقارير متخصصة ومفيدة للجمهور وتضمن معلومات دقيقة ومعارف مهمة.

ومن جهة أخرى، اختصت بعض وسائل الإعلام في استضافة مسؤولين وأطباء وتكرار الأسئلة الساذجة نفسها، وتوجيههم لمخ الإنجازات الحكومية والإجراءات "السبابة" في التعامل مع الأزمة الصحية مقارنة بالدول الأخرى.

ويجادل البعض أن مهمة الصحافة لا تقتصر على نقل الخبر ومراقبة السلطة، بل تتجاوزها إلى نشر مفاهيم وترسيخ ثقافة وتوعية المواطنين والتقني وعدم الاكتفاء بالتصريحات الرسمية. ولا مكان للسبق الصحفي ما بين مواقع التواصل الاجتماعي والإعلام التقليدي، فالمعلومة الخاطئة تنتشر بالسهولة والسرعة وأحيانا بالضحايا.



غاري شوبيتزر

على الصحفيين أن يوضحوا في تقاريرهم ما أصبح مفهوما وما الفرق بين ما نعرفه وما لا نعرفه والأمور الغامضة

ووسط القلق والفوضى، تقوم الرسالة الإعلامية بدور هام في الوعي والعناية بالصحة النفسية التي لا تقل أهمية عن الصحة الجسدية.

ويقول خبراء إعلام إن الفايروس وضع وسائل الإعلام أمام اختبار صعب، في نقل البيانات العلمية وخبراء الرعاية الصحية والمسؤولين، مع ضرورة التحقق والتأكد من صحتها، وهي مهمة عسيرة، إذ لا يوجد الوقت الكافي للتحقق منها ولا تتوافر الإمكانيات اللازمة من تقنيات متطورة وفرق بحث وتقني ومصادر داخل المؤسسات الرسمية لنقل الخبر وخفايا الأمور.

وتكمن المسؤولية في المحافظة على العقلانية في تقديم المعلومات، وإحدى المشاكل المترافقة للجائحة تتمثل بأن التقرير الذي سيتم إعداده قد يكون الأهم والأصعب في عمل أي صحفي.

ولم تعد المعضلة أمام وسائل الإعلام تقتصر على سر ظهور الوباء، ولا على طرق انتشاره، وأعداد الإصابات والوفيات في بلدان العالم، وإنما ما يجب أن تنقله والمصادر التي تعتمد عليها وسبب سبل من تضارب المعلومات سواء تلك التي تدلي بها منظمة الصحة العالمية، أو التصريحات الحكومية، بما فيها إجراءات الوقاية منه، والأدوية التي يتم استخدامها، والاستعدادات المتخذة لإنتاج اللقاح عبر العديد من دول العالم وشروط ما قبل إنتاجه، إلى جانب أهمية استخدام "الكمامة" من عدمه، والتباعد الاجتماعي أو "مناعة القطيع"، وطرق العدوى.

ومع بدء حملة اللقاح في عدة دول، توصلت حملة التشكيك بسبب حجم التقارير والتحليلات الصحافية، ما بين الهدف منه ومراحل تجارب اللقاح، وأي لقاح هو الأفضل وهل تتشابه مكونات تلك اللقاحات وهل هي آمنة، وهل استوفت شروط الإنتاج، إلى جانب وعود الحكومات بتوفير اللقاح لشعوبها ثم تراجعها إلى موعد لاحق، والغفوض حول التأثيرات الجانبية للقاح والوفيات التي تسبب بها دون وجود أرقام واضحة أو تحقيقات مستقلة حول هذا الموضوع.

وبات المشهد الإعلامي ووسائل التواصل الاجتماعي ساحة لنضارب الآراء والأراء بين الاختصاصيين والعلماء والسياسيين والمفكرين والمحللين من مختلف بلدان العالم، ولم تخل أحيانا من المناكفات السياسية بين بعض الدول على خلفية ظهور الوباء.

وقال شوبيتزر في تقرير نشرته إلكترونية متخصصة بأخبار الصحة، بعض المقالات التي ينقل فيها الكتاب عن شركات مصنعة للأدوية واللقاحات أنها لم تر أي عوارض جانبية خطيرة.

وقال شوبيتزر في تقرير نشرته شبكة الصحفيين الدوليين، إن "النتائج تأتي بحسب الأشخاص الذين خضعوا للتجارب المخبرية، فالعوارض الجانبية التي قد لا تكون خطيرة بالنسبة إلى شخص، قد تكون مدمرة بالنسبة إلى شخص آخر، وبحسب حالته الصحية".

وأضاف أن "صحيفة وول ستريت جورنال ذكرت في 9 ديسمبر أن اثنين من الأشخاص الذين أخذوا لقاح فايزر في المملكة المتحدة كان لديهما رد فعل تحسسي، مما أدى إلى ظهور إرشادات وتحذيرات جديدة".

ولذلك، يتعين على الصحفيين عدم التركيز على البيانات الصحافية التي تخدم مصالح شركات الأدوية فقط وفوضى المعلومات الصادرة عنها وعن السياسيين، وعليهم التعامل مع اللقاح بطريقة تشوبها الشكوك باستمرار، إضافة إلى تجنب إثارة الذعر، لاسيما وأن أصحاب نظريات المؤامرة ينشرون شائعات بأن اللقاحات ضد فايروس كورونا هي مؤامرة لإدخال الرقائق الدقيقة إلى البشر. وأشار شوبيتزر إلى "أننا نواجه مثل هذه الأسئلة حول

لندن - وضعت جائحة كورونا وسائل الإعلام أمام اختبار المسؤولية عن المعلومات الدقيقة والأرقام الصحيحة، في الوقت الذي لم تستطع فيه الحكومات وخبراء الصحة والمنظمة الدولية للصحة الانتفاق على رأي موحد حتى أربع وعشرين ساعة منذ بداية ظهور الفايروس.

والثابت في أزمة كورونا حتى الآن هو عدم دقة كل المعلومات التي جمعت حول الفايروس، بدءا من سبب ظهوره لأول مرة في مدينة ووهان الصينية، إلى الجدل المتصاعد عن اللقاح بعد ظهور سلالات جديدة.

وانتقل التضارب في الآراء والمعلومات التي تصدرها السلطات إلى وسائل الإعلام، لكن الانتقادات طالت الصحافة من كل جانب وطالبها بتحري الدقة والموضوعية، وعدم الاكتفاء بالبيانات التي تصدرها الحكومات والسلطات الصحية التي هي أصلا متباينة.

فقبل أيام قليلة، قالت وزيرة الصحة الفلسطينية مي الكيلة إنه "لا يوجد موعد محدد لوصول اللقاح المضاد لفايروس كورونا إلى فلسطين"، في حين كان الناطق الرسمي لوزارة الصحة كمال الشخرة قد أكد أن "اللقاحات ستكون متوفرة في منتصف فبراير القادم".

وفي الأردن، عندما حاول صحفي الذهاب أبعد مما يدلي به المسؤولون والحكومة ونشره تقريرا عن تلقي المسؤولين الحكوميين اللقاح المضاد لفايروس كورونا خفية بعكس التصريحات العامة حول هذا الموضوع، واجه الإيقاف في 24 ديسمبر الماضي، والملاحقة القضائية بتهم تشمل "تعريض سلامة المجتمع للخطر، وإحداث فتنة والإخلال بالنظام العام، ونشر الرعب بين الناس".

ولم تكن الدول الغربية أحسن حالا بشأن المعلومات حول الوباء والسلالة المنحورة عن الفايروس، ففي 20 ديسمبر الماضي، خرج وزير الصحة البريطاني، مات هانوك، معلنا أن "السلالة الجديدة من فايروس كورونا المستجد خارجة عن السيطرة".

وبعد ساعات أكدت منظمة الصحة العالمية في 21 ديسمبر أن السلالة الجديدة لفايروس كورونا المستجد التي ظهرت في المملكة المتحدة "ليست خارج السيطرة"، ودعت إلى تطبيق الإجراءات الصحية التي أثبتت فاعليتها.

وقالت المنظمة في تغريدة عبر تويتر "إنه لا دليل على أن السلالة الجديدة أشد فتكا وتسبب حالات وفاة أكثر أو أن تأثير اللقاح عليها مختلف".

وأوضح مسؤول الحالات الصحية الطارئة في المنظمة، مايكل راين، في مؤتمر صحفي "سجلنا نسبة تكثر للفايروس تتجاوز إلى حد بعيد عتبة 1.5 في مراحل مختلفة من هذا الوباء وتمكنا من السيطرة عليها، وبناء عليه، فإن الوضع الراهن في هذا المعنى ليس خارج السيطرة".

ويشهد الغضب المتصاعد تجاه مجلس النقابة، الطريق لأن تسود حالة من التمرد لدى أعضاء الجمعية العمومية الصحفي، وتقليص سقف الحريات وسط انتفاخ أعضاء مجلس النقابة على أنفسهم.

وهناك فريق آخر يبرر رفضه تأجيل الانتخابات بأن رغبة مجلس النقابة طوال الفترة السابقة سهلت الطريق أمام بعض المؤسسات للتوسع في قرارات فصل الصحفيين، وينذر المستقبل القريب بسيناريوهات أكثر سوءا على أبناء المهنة.

أما الفريق الثالث، وهم الصحفيون الذين يعيشون ظروفًا اقتصادية بالغة الصعوبة، وينظرون إلى أن إجراء الانتخابات في موعدها مقدمة لزيادة البديل الحكومي الذي تصرفه وزارة المالية شهريا لأعضاء النقابة، ويصل إلى 130 دولارا، ويساعد نسبيا في تحسين أوضاعهم المادية.

ويمكن اختصار هذه الفئة في الصحفيين العاطلين عن العمل، وهم رقم مهم في المعادلة الانتخابية، من الذين جرى فصلهم تعسفا أو أغلقت صفتهم، وينتخب هؤلاء النقيب الذي يجلب لهم المزيد من المال ولا يعينهم إن كان صاحب مواقف حاسمة من عدمه.

ولا يخلو التصعيد ضد تأجيل الانتخابات من تعمد بعض المرشحين المحتملين على مقعد النقيب والمجلس، لأسباب وأهية.

انتخابات الصحفيين في مصر تدخل نفقا مظلما

تأجيل الانتخابات بحجة الوباء يهدم الثقة في النقابة



الانقسام يسود المشهد الصحافي

تأليب انصارهم للضغط نحو إجرائها في موعدها، وإطلاق اتهامات بحق الأعضاء الحاليين توجي بأنهم يبحثون عن الاستمرار لأطول فترة.

ويخشى بعض الصحافيين من وجود تدخلات حكومية لعدم إجراء الانتخابات في موعدها، وبقاء الوضع الراهن، بحيث يتم ترتيب المشهد الصحفي قبيل إعادة تشكيل مجلس النقابة واحتواء المشاغبين أو من لديهم توجهات معارضة للسلطة.

ويرى متابعون، أن وصول غضب الصحافيين على المجلس الحالي إلى دوائر صنع القرار، يعزز المخاوف من وجود اتفاق ضمني على أن تفرز الانتخابات مجلسا بأنياب حقيقية يدافع عن حقوقهم، ويتم اختيار عناصر لها تاريخ حقوقي ونضالي، وبالتالي قد تكون فكرة التأجيل مقبولة لدى جهات تحاول استشراف المشهد لتجنب الصدام.

وحتى لو جرى الدفع بمرشح قريب من السلطة على مقعد النقيب، ومساعدته في النجاح بدعمه ماديا من خلال زيادة البديل، فإن ذلك لن يضمن السيطرة على تشكيلة أعضاء المجلس، لأن اختيار هؤلاء يكون من أعضاء الجمعية العمومية الذين يصعب توجيههم للتصويت إلى أسماء بعينها.

وترتبط هذه المخاوف، بأن نقاشات أبناء المهنة حول هويات العناصر المفضل لوضعها مجلس النقابة الجديد تدور في فلك أصحاب المواقف المهنية والمعروف عنهم تاريخهم النضالي والوقوف بوجه الحكومة والمؤسسات الصحافية لضبط إيقاع الأمور.

ويشهد الغضب المتصاعد تجاه مجلس النقابة، الطريق لأن تسود حالة من التمرد لدى أعضاء الجمعية العمومية الصحفي، وتقليص سقف الحريات وسط انتفاخ أعضاء مجلس النقابة على أنفسهم.

وهناك فريق آخر يبرر رفضه تأجيل الانتخابات بأن رغبة مجلس النقابة طوال الفترة السابقة سهلت الطريق أمام بعض المؤسسات للتوسع في قرارات فصل الصحفيين، وينذر المستقبل القريب بسيناريوهات أكثر سوءا على أبناء المهنة.

أما الفريق الثالث، وهم الصحفيون الذين يعيشون ظروفًا اقتصادية بالغة الصعوبة، وينظرون إلى أن إجراء الانتخابات في موعدها مقدمة لزيادة البديل الحكومي الذي تصرفه وزارة المالية شهريا لأعضاء النقابة، ويصل إلى 130 دولارا، ويساعد نسبيا في تحسين أوضاعهم المادية.

ويمكن اختصار هذه الفئة في الصحفيين العاطلين عن العمل، وهم رقم مهم في المعادلة الانتخابية، من الذين جرى فصلهم تعسفا أو أغلقت صفتهم، وينتخب هؤلاء النقيب الذي يجلب لهم المزيد من المال ولا يعينهم إن كان صاحب مواقف حاسمة من عدمه.

ولا يخلو التصعيد ضد تأجيل الانتخابات من تعمد بعض المرشحين المحتملين على مقعد النقيب والمجلس، لأسباب وأهية.

يحتمل الجدال حول انتخابات نقابة الصحفيين في مصر مع ترجيح تأجيلها بسبب الظروف الصحية، لكن الصحفيين ظلوا منقسمين حول هذا المسير. وينتظر الكثير منهم تغيير الوجوه القديمة التي فضلت الاصطفاق وراء قرارات الحكومة عوضا عن دعم الصحافيين في العديد من الملفات.

القاهرة - انقسم الصحافيون في مصر بعد توليع مجلس النقابة بإمكانية تأجيل الانتخابات على مقعد النقيب ونصف أعضاء المجلس، وبدأ حشد الأصوات لجمع توقيعيات من أعضاء الجمعية العمومية للضغط من أجل إجراء الانتخابات في موعدها، ما يشير إلى أن الأوضاع داخل النقابة تسير نحو التصعيد.

ولجا مجلس النقابة إلى القضاء لتوضيح الموقف النهائي من إجراء الانتخابات أو تأجيلها في ظل ظروف جائحة كورونا، وزيادة الإصابات بين الصحفيين إلى أكثر من مئتي حالة. ولا يريد المجلس بذلك تحمل مسؤولية دعوة الأعضاء للتصويت وسط نقفي الوباء، لكن وجهة النظر هذه لم تقنع أغلب المتابعين للمهنة.

ويقترض أن تجرى الانتخابات في مارس المقبل، وكان يجب أن يفتح مجلس النقابة باب الترشح منذ النصف الأول من يناير الجاري، لكن ذلك لم يحدث انتظارا لقرار محكمة القضاء الإداري، ما يعزز فرضية التأجيل.

يحيى قلاش
الحوار بين النقابة والصحافيين منعدم تقريبا

ويدافع الرفضون لتأجيل الانتخابات عن موقفهم، بأن النقابة تدخلت بذلك نفقا مظلما في حال استمرت الجائحة لفترة طويلة، ويقترض أن يكون قرار إجراء الانتخابات في موعدها من عدمه من مسؤولية الجمعية العمومية من خلال استفتاء إلكتروني يحدد موافقتها أو رفضها لهذا الإجراء، وليس أن تكون كلمة القضاء هي الفيصل.

ويكتشف المتابع للفرق الإلكترونية (المجموعات) التي انشأها صحفيون على مواقع التواصل الاجتماعي للتعبير عن آرائهم في ما يتعلق بالانتخابات والمهنة عموما، أن مبنى النقابة كصرخ للحريات يكاد يكون قد اختفى.

وتحولت النقاشات إلى القضاء الإلكتروني، وكل مجموعة تعبر عن همومها المهنية، وكيف يمكن أن تتعاطف في حال استمرت الأوضاع الراهنة دون تغيير.

وقال يحيى قلاش نقيب الصحفيين الأسبق لـ"العربي"، إن "انقسام الصحافيين بسبب الانتخابات وراه انعدام ثقة أبناء المهنة في مجلس النقابة الحالي، لأنه اعتاد القيام بتصرفات بعيدة عن كونه حاميا للحريات، كان يتم تفريغ المبنى من الصحافيين أغلب الوقت، وحرمانهم من الدخول، وعدم الدفاع عنهم في بعض القضايا المصرية".



غرف الأخبار أمام اختبار المهنية